الحالة الزواجية لسكان قضاء القرنة للمدة

(١٩٩٧ – ٢٠١٦)

أ.م.د.عبد الامير كاسب مزعل الباحثة:نغم قاسم عبد الحميد

الخلاصة

تناول البحث الحالة الزواجية للسكان في قضاء القرنة للمدة (١٩٩٧-٢٠١٦) ، من خلال التطرق أولاً الى اقسام الحالة الزواجية الاربعة العزوبة والزواج والطلاق والترمل والتعرف بشيء من الايجاز على كل صنف من هذه الاصناف واعطاء المفاهيم اللازمة عنها ، اما ثانياً فتناول البحث التوزيع الجغرافي للحالة الزواجية وذلك على المستوى العام لقضاء القرنة ومن ثم على مستوى الوحدات الادارية والبيئة (حضر – ريف) في القضاء على مدى سنوات الدراسة الممتدة من (١٩٩٧ – ٢٠١٦) ، فضلاً عن ابراز الاسباب التي ادت الى الزيادة والنقصان في اصناف الحالة الزواجية لمدة سنتي المقارنة ، واخيراً توضيح اهم الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة لأصناف الحالة الزواجية جميعاً .

المقدمة :

تمثل دراسة الحالة الزواجية للسكان إكمالاً للفهم والإلمام والتعرف على الخصائص السكانية سواء الاجتماعية ام الاقتصادية ، فمن خلال دراسة حالة السكان الزواجية سوف نتعرف بشكل أوضح توزيعها الجغرافي على المستوى العام للقضاء وكذلك على مستوى الوحدات الادارية فضلاً عن التعرف على توزيعها بحسب البيئة حضر ريف ، لهذا فان الحالة الزواجية للسكان ذا أهمية في الدراسات السكانية عموماً والباحث في جغرافية السكان خصوصاً .

١ - مشكلة الدراسة :

يمكن تحديد مشكلة البحث بالسؤال الآتي : هل حصل تباين زماني في الحالة الزواجية للسكان على مدى سنوات الدراسة ، وكذلك مكانياً بين وحده إدارية وأخرى ؟

٢ - فرضية الدراسة :

تتمثل فرضية البحث الرئيسة بأن وجود تباين في الحالة الزواجية من حيث التوزيع الجغرافي على المستوى العام للقضاء والبيئة حضر ريف وكذلك على مستوى الوحدات الإدارية والبيئة (حضر و ريف) .

٤ - هدف الدراسة :

تهدف الدراسة لتحليل التباين المكاني في الحالة الزواجية في قضاء القرنة وذلك لسد النقص الحاصل في الدراسات السكانية للحالة الزواجية في القضاء ووحداته الإدارية . وكذلك التعرف على التغيرات التي طرأت على الحالة الزواجية من حيث حجمها وتوزيعها وخصائصها .

٣ - حدود منطقة الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة المكانية في قضاء القرنة الذي يقع في الجزء الشمالي من محافظة البصرة (خريطة ١)، اذ يقع بين دائرتي عرض (٣٦° ٣٠َ – ١٨° ١٣َ) شمالاً وضمن قوسي الطول (١٠° ٤٧َ – ٤٢° ٤٧َ) شرقاً ويحده من الشمال محافظة ميسان ومن الجنوب قضائي البصرة والزبير ومن الشرق الحدود العراقية الإيرانية ومجرى شط العرب، أما حدوده الغربية فتتمثل بقضاء المدينة .

ويشغل قضاء القرنة مساحة تبلغ (٢٠٧٣) كم٢، اذ تشكل هذه المساحة (١٠,٨%) من أجمالي مساحة محافظة البصرة البالغة (١٩٠٧٠) كم٢ [١] ، ويتكون قضاء القرنة من وحدتين أداريتين (خريطة ٢) سنة (١٩٩٧) تمثلت بمركز القضاء وبلغت مساحتهُ حينذاك (١٢٤٨) كم٢ بنسبة مقدارها (٦٠,٢%) وناحية الدير البالغة مساحتها (٨٢٥) كم٢ وبنسبة بلغت (٣٩,٨%) من أجمالي مساحة القضاء .

أما في سنة (٢٠١٦) فأصبح القضاء متكوناً من ثلاث وحدات إدارية (خريطة ٣) بعد أنفصال ناحية الثغر من مركز القضاء [*] وفيها تغيرت الحدود الإدارية للأخير فأصبحت مساحته تبلغ (٧٧٣) كم٢ وبنسبة (٣٧,٣%) في بلغت مساحة ناحية الثغر (٤٧٥) كم٢ وبنسبة بالغة (٢٢,٩%) [٢] من أجمالي مساحة القضاء وبقيت حدود ناحية الدير ذاتها دون تغيير . أما الحدود الزمانية فتمثلت في سنتي الدراسة (١٩٩٧–٢٠١٦) وبعض الإحصاءات التي سبقت وتخللت هاتين السنتين وذلك بحسب ما تطلبتهُ الدراسة من بيانات .

خريطة (١)

موقع قضاء القرنة من محافظة البصرة

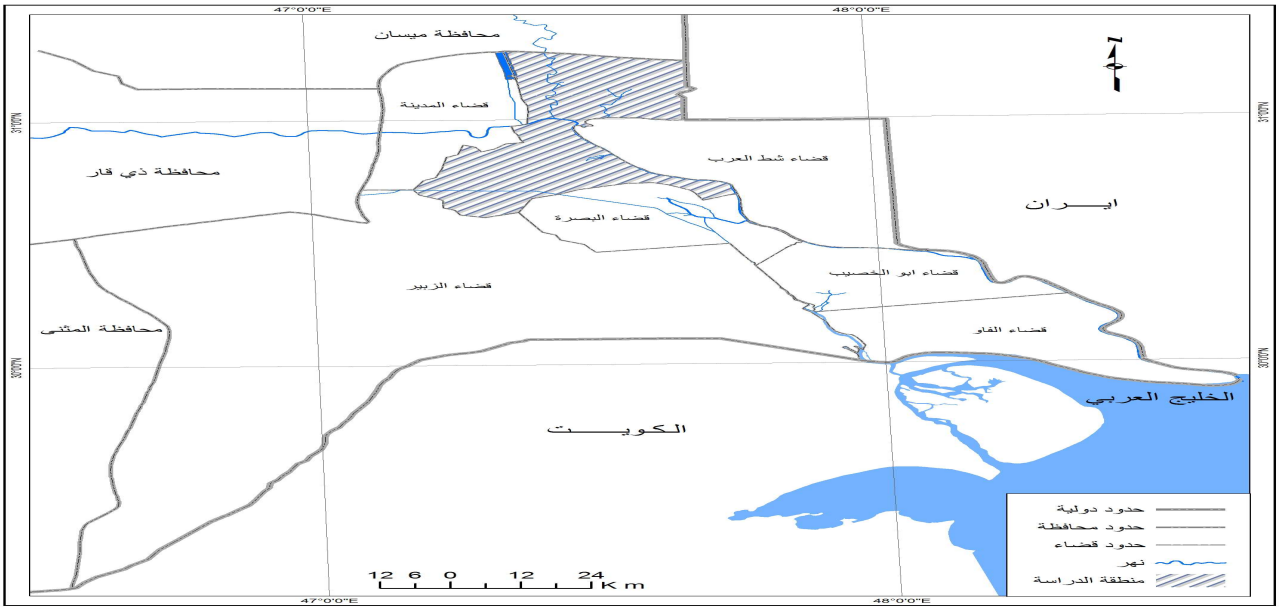

المصدر : عمل الباحثة بالاعتماد على شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، محافظة البصرة ، ٢٠١٠

(*) أنفصلت ناحية الثغر عن مركز القضاء رسمياً بموجب قانون (٢١) للمحافظات غير المنتظمة في إقليم وذلك في تأريخ ١٩ /٣/ ٢٠٠٨ .

خريطة (٢) الوحدات الادارية في قضاء القرنة لسنة ١٩٩٧

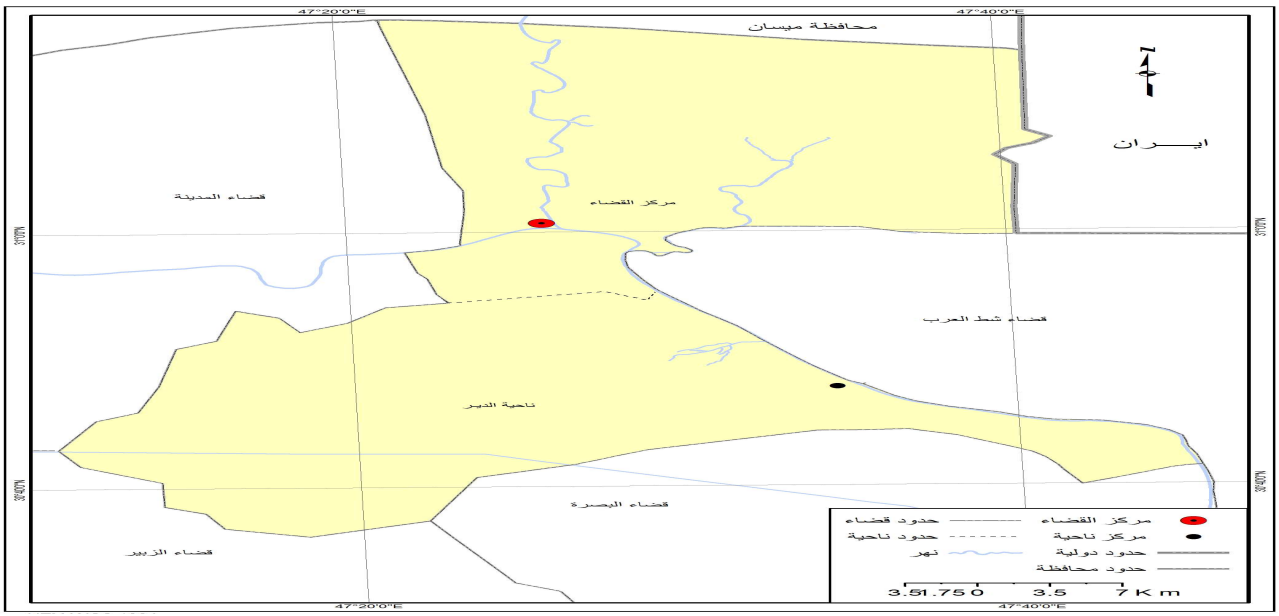

المصدر : عمل الباحثة بالاعتماد على جمهورية العراق ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة محافظة البصرة الادارية ، مقياس الرسم : ١ : ٥٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ١٩٩٧ .

خريطة (٣) الوحدات الادارية في قضاء القرنة لسنة ٢٠١٦

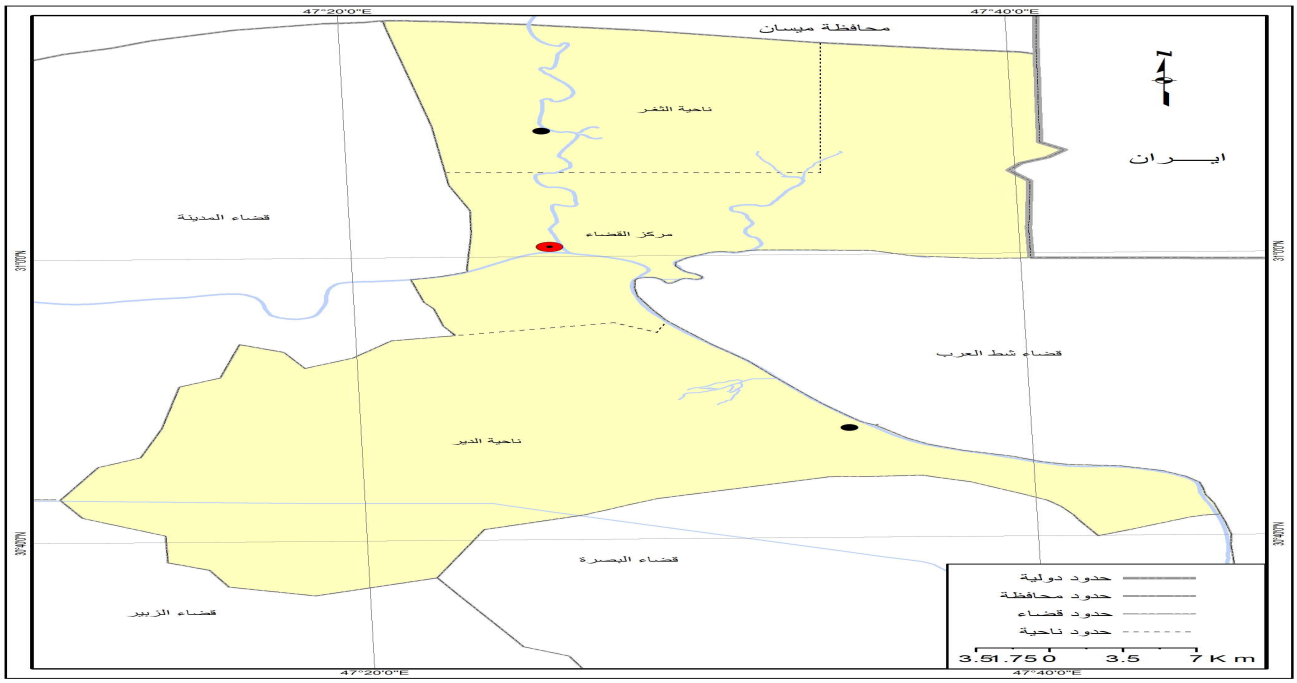

المصدر : عمل بالاعتماد على شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، محافظة البصرة ، ٢٠١٠ .

أولاً : الحالة الزواجية للسكان :

تعد دراسة الحالة الزواجية لأي مجتمع على قدرٍ من الأهمية، ذلك لأن البيانات التي يتم الحصول عليها او التوصل اليها من خلال الدراسات السكانية في هذا المجال لها تأثير في شتى مجالات الحياة لذلك المجتمع، كما وترتبط حالته الزواجية بخصوبة أناثه وتركيبه السكاني [٣] .

ويقصد بالحالة الزواجية للسكان أنها التوزيع النسبي للسكان الذين هم في سن الزواج ، أي الذين تجاوزوا سن الرابعة عشر من العمر حسب الفئات التي ينتمون اليها ، وهي السكان الذين لم يسبق هم الزواج أو العزاب

والمتزوجون والمترملون والمطلقون بضمنهم المنفصلون [٤] .

كما ويؤثر التركيب العمري ونسبة النوع في نسب هذه الفئات الأربع ، فضلاً عن التأثير الواضح للظروف الاجتماعية والاقتصادية في تحديد خصائص الحالة الزواجية وأتجاهها، وتبعاً لذلك فأن هذه الخصائص ليست ثابتة على الاطلاق بل هي متغيرة وبأستمرار انعكاساً للظروف السائدة في المجتمع وفي شتى جوانبها [٥] .

كما تأتي أهمية دراسة التركيب الزواجي من خلال أرتباطه الوثيق بالتحليل الديموغرافي، فنتائجها تثري المختصون ولا سيما في الدراسات السكانية فضلاً عن المخططين بالمعلومات الكافية عن أعداد المواليد وما لذلك من أرتباط بنمو السكان لأي مجتمع فضلاً عن الأعباء الاقتصادية التي يلزم على الجهات المسؤولة توفيرها للسكان لإشباع حاجاتهم الضرورية . وينبغي الإشارة هنا الى ان بيانات الحالة الزواجية لسكان القضاء ووحداته الإدارية قد تم تحليلها ديموغرافياً للذين بلغت أعمارهم (١٢ سنه فأكثر) كواقع حال بحسب تعداد (١٩٩٧) وكذلك هو الحال في الدراسة الميدانية لسنة (٢٠١٦)، وسوف توصف الفئات السابقة الذكر كالاتي :

١ – السكان لم يسبق لهم الزواج :

ويقصد بهم السكان من الذكور والاناث الذين بلغوا السن القانونية للزواج ويرغبون في الزواج ولم يتزوجوا وأولئك الذين وصلوا الى سن الزواج ولكنهم عازفون عنه [٦] . وتتباين أعداد السكان في كِلتا المجموعتين من مجتمع لآخر، وتتوقف حدة هذا التباين على الظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد والدين والاحوال الاقتصادية لتلك المجتمعات [٧] .

٢ – المتزوجون :

يمتد تاريخ الزواج بين بني البشر إلى عهد آدم وحواء ، إذ كان أول زواج شرعي في تاريخ البشرية جرى بين كائنين بشريين ، وأنواع وطرائق الزواج تنوعت على مر الأزمنة والعصور في المجتمعات القديمة وفي الجاهلية [٨] . نظراً لما تتصف به ظاهرة الزواج من التغير المستمر وعدم الثبات، بات يحظى بقدر كبير من الأهمية في الدراسات السكانية، للتعرف على التغيرات التي تطرأ على المجتمع . والزواج ظاهرة أجتماعية شرعية قانونية وليست ظاهرة حيوية مثل الولادات والوفيات [٩] .

ويحدد القانون العراقي السن القانوني للزواج (١٨ سنة) لكِلا الجنسين ، في حين يسمح بالزواج قانوناً عند سن (١٥ سنة) بموافقة وحضور ولي الأمر، وتنضوي تحت هذه الفئة غالبية السكان الذين هم في الفئات العمرية الدنيا، وتنخفض نسبتها مع التقدم في السن لكِلا الجنسين في حين تزيد نسبة العزاب الذكور على العازبات الإناث في الأعمار الدنيا لتأخر سن الزواج لديهم ويحدث العكس في الأعمار العليا [١٠] . وتتفاوت نسب الزواج من مجتمع الى آخر، كما يظهر هذا التباين على مستوى المجتمع الواحد، تبعاً لمجموعةٍ من الضوابط والقوانين والأعراف السائدة في كل مجتمع، وأكثرها تأثيراً هي الاقتصادية والاجتماعية، فمستوى الدخول لدى الذكور يبدو تأثيرهُ واضحاً لدى الذكور مما أدى الى تأخر سن الزواج لهم مقارنة بالإناث التي لا تقع عليهن التكاليف ذاتها، ونلاحظ ان العوامل الاجتماعية تتداخل مع العوامل الاقتصادية في هذا المجال، اذ ان زواج الأقارب في المجتمعات الريفية يرفع من نسبة المتزوجون فيها وبعمر مبكر، اذ من المعروف هذا النوع من الزواج لا يكلف كثيراً اذا ما قورن بتكاليف الزواج في المناطق الحضرية .

٣ – المطلقون :

يعد الطلاق وسيلةً شرعية لحل الزواج وهو يحصل بمجرد صدور الحكم بالطلاق أو بمجرد التطليق أو التسريح [١١] ، كما أنه ظاهرة أجتماعية مهمة لها تأثير واضح في الوضع الديموغرافي والاجتماعي، فمن الناحية الديموغرافية يؤدي الطلاق الى توقف الحياة الزوجية ومن ثم تراجع نسبة المواليد في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الطلاق، كما يعمل الطلاق على هدر العمر الإنجابي للإناث المطلقات لا سيما اذا كانت المدة التي تقضيها المطلقة بين طلاقها وزواجها مرة أخرى مدة طويلة [١٢] . واثار الطلاق ذات مساوئ كثيرة على الفرد والمجتمع ككل وتختلف هذه الاثار من حيث مداها ونوعها تبعاً للطريقة التي حلت بها رابطة الزواج [١٣] أما تأثير الطلاق من الناحية الاجتماعية فانه يؤدي الى تفكيك الأُسر وهو (أبغض الحلال) للأثار السلبية التي تترتب عليه ، فضلاً عن نظرة المجتمع للمرأة المطلقة والآثار السلبية التي تنعكس على الأطفال وسلوكهم، ناهيك عن أعباء الإعالة التي تتكبدها الأُم المطلقة لأطفالها القاصرين .

٤ – المترملون :

الترمل هو فقدان أحد الزوجين لشريكه بالوفاة، وهو ظاهرة أجتماعية يرتبط بعلاقة طردية مع عامل ديموغرافي وهو الوفيات، فكلما انخفضت معدلات الوفيات كلما انخفضت نسبة الترمل وذلك في الفئات العمرية المختلفة، وأصبح متعارف عليه ديموغرافياً ان نسبة الترمل بين الاناث تفوق نسبة المترملون من الذكور، وهذه الحقيقة لها أسبابها منها تعرض الذكور للحوادث والامراض والقتل بسبب المنازعات وتوقع الحياة للإناث يكون أكثر من مثيلهِ عند الذكور، فضلاً عن زواج الذكور في أعمار متأخرة قياساً بالإناث، ناهيك عن إمكانية الذكور المترملون الزواج مرة أُخرى وبنسبة أعلى من المترملات [١٤] .

ويظهر تأثير العامل الأخير واضحاً في مجتمع الدراسة الذي يغلب عليه الطابع الريفي . ومن العرض السابق سيتم التطرق الى هذه التصنيفات وتوزيعها على النحو الآتي : –

ثانياً : **التوزيع الجغرافي للحالة الزواجية في قضاء القرنة** :

أ : **الحالة الزواجية للسكان بحسب النوع على مستوى القضاء والوحدات الادارية** :

ويظهر من خلال الجدول (١) والشكل (١) أن فئة من لم يسبق لهم الزواج قد جاءت في المرتبة الأولى في أجمالي القضاء سنة (١٩٩٧) وبنسبة بلغت (٤٧,٥%) وذلك يعود الى الحياة الصعبة التي مر بها البلد في عقد التسعينيات وعدم قدرة الكثيرين لا سيما الذكور على توفير تكاليف الزواج المرهقة وأنشغال معظمهم في توفير لقمة العيش، كما عزف البعض الآخر لإكمال الدراسة وتأجيل الزواج، وجاء المتزوجون في المرتبة الثانية وبنسبة بلغت (٤٧%) وهي مرتفعة، ويعزى ذلك الى طبيعة مجتمع القضاء الذي يغلب عليه سكان الريف وما يتبع ذلك من الزواج المبكر لعدم أكمال مراحل متقدمة من الدراسة لا سيما الإناث .

أما المرتبة الثالثة، فقد أحتلها فئة المترملون وبلغت نسبتهم (٤,٧%)، في حين سجلت أدنى نسبة في فئة المطلقون وبلغت (٠,٨%) وذلك يعود الى كون الطلاق (أبغض الحلال عند الله) فضلاً عن رغبة السكان في الحفاظ على الأنسجام العشائري وعدم فقدان تماسكهم بسبب الأنفصال، لا سيما وأن أكثر التجمعات السكانية في القضاء تربطهم ببعض علاقات مصاهرة منذ زمن بعيد .

وعلى مستوى الذكور، فنلاحظ من خلال الجدول نفسه أن فئة من لم يسبق لهم الزواج على مستوى القضاء قد احتلت المرتبة الأولى وبنسبة بلغت (٢٤,٤%) وذلك لأن الذكور هم من تقع عليهم المسؤولية من حيث توفير متطلبات الحياة الضرورية وتكاليف الزواج في ظل الحصار الاقتصادي الأمر الذي أدى الى تأخير سن الزواج، وجاءت فئة المتزوجين في المرتبة الثانية وبأهمية نسبية بلغت (٢٢,٤%) .

أحتل المترملون المرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (٠,٤%) وهي نسبة منخفضة ويعزى ذلك الى أن فرص الزواج أمام المترملين من الذكور تكون مضمونة وكبيرة في مجتمع القضاء الذي تسوده العادات والتقاليد، وجاء المطلقون في أدنى مرتبة وبأهمية نسبية بلغت (٠,٢%) وذلك لأن غالبية المطلقين من الذكور لا تعيقهم أي معوقات اجتماعية في الزواج مرة أخرى الأمر الذي أدى الى انخفاض نسبتهم مقارنة بفئات الحالة الزواجية الأخرى .

جدول (١)التوزيع النسبي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية والنوع (ذكور – اناث) للمدة (١٩٩٧-٢٠١٦)

الحالة الزواجية	١٩٩٧			٢٠١٦		
	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع
لم يسبق له الزواج	٢٤,٤	٢٣,١	٤٧,٥	٢٦,٧	٢٦,٢	٥٢,٩
متزوج	٢٢,٤	٢٤,٦	٤٧	٢٠,٥	٢٣,٦	٤٤,١
مطلق	٠,٢	٠,٦	٠,٨	٠,١	٠,٤	٠,٥
ارمل	٠,٤	٤,٣	٤,٧	٠,١	١,٤	١,٥
غير مبين	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٨	١
المجموع	٤٧,٤	٥٢,٦	١٠٠	٤٧,٦	٥٢,٤	١٠٠

المصدر: اعتماداً على ملحق (١) وملحق (٣) .

شكل (١) التوزيع النسبي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية والنوع (ذكور – اناث) للمدة (١٩٩٧-٢٠١٦)

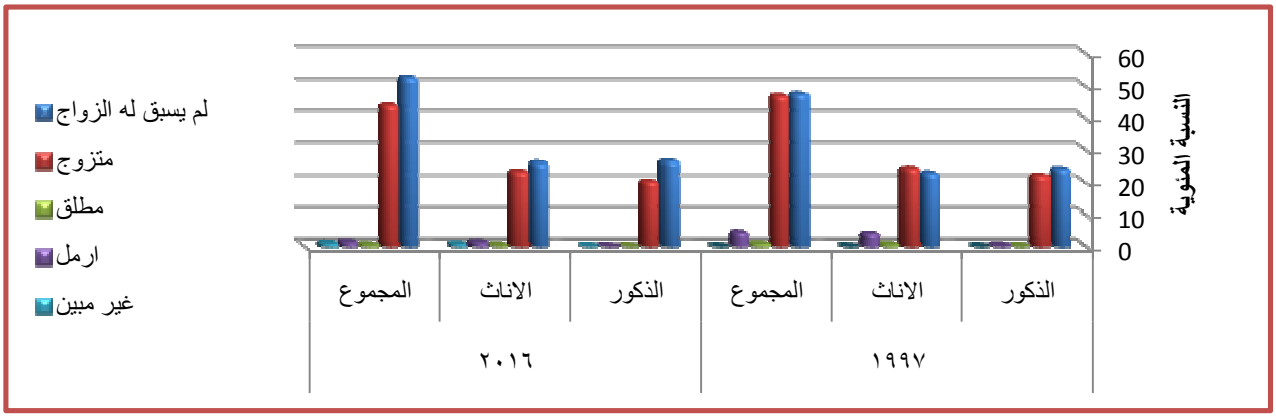

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول (١) .

وبخصوص الاناث، فيتبين من خلال معطيات الجدول السابق أن فئة المتزوجات قد أحتلت المرتبة الأولى

وبنسبة بلغت (٢٤,٦%) وذلك يعود الى طبيعة مجتمع القضاء وما تسوده من عادات وتقاليد في التبكير في زواج الأنثى، لا سيما أن معظم الاناث على مستوى القضاء يفضلن التفرغ للأمور المنزلية من دون الأنشغال في الدراسة، في حين جاءت فئة من لم يسبق لهن الزواج في المرتبة الثانية وبنسبة بلغت (٢٣,١%) .

أما المترملات فقد أحتلت هذه الفئة المرتبة الرابعة وبنسبة بلغت (٤,٣%)، وهي نسبة مرتفعة تعود الى عوامل ديموغرافية تتمثل بطول أمد الحياة للإناث قياساً بمثيله للذكور، اذ غالباً ما تتزوج الإناث من ذكور يفوقونهن سناً مما يؤدي الى وفاة الذكور في سنوات مبكرة من حياتهم الزوجية تاركين مترملات وغالبا ما يكونن معيلات بأطفالهن القاصرين، كما يرجع هذا الأرتفاع الى العوامل الاجتماعية التي تخص المجتمع من حيث نظرته للمرأة الأرملة مما يحد من زواجها مرة أخرى، أما ادنى نسبة فظهرت في فئة المطلقات، اذ سجلت (٠,٦%)، لذا فعامل بُغض الطلاق يأتي في المقدمة في تراجع هذه النسبة، ويأتي بعده عامل نظرة المجتمع للمطلقة وطبيعة العلاقة الزوجية وأنسجامها والأنشغال في تدبير ما هو ضروري لا سيما الذكور في ظل الظروف المعروفة .

أما سنة (٢٠١٦) فتشير معطيات الجدول (١) والشكل (١) ارتفاع نسبة العزاب وبلغت نسبتهم (٥٢,٩%) وفيها أحتلت هذه الفئة المرتبة الأولى، وذلك بسبب تطور المستوى التعليمي ووعي السكان بأهمية أكمال الدراسة نظرا لما يحتاجه الزواج من تكاليف لا سيما وأن الوظيفة الحكومية أصبحت مرغوبة للعائد المالي المتأتي منها، وجاءت فئة المتزوجين في المرتبة الثانية وبنسبة بلغت (٤٤,١%)، وفي المرتبة الثالثة شكل المترملون نسبة بلغت (١,٥%) بسبب أنتشار الأمراض المستعصية لكِلا الجنسين وتردي الوضع الصحي فضلاً عن الوضع الأمني الذي مر به القضاء عموماً من حيث الالتحاق في صفوف المقاتلين والقضاء بشكل خاص وما شهده من نزاعات عشائرية، كما تعكس بيانات الجدول نفسه أن فئة المطلقين تعد أدنى الفئات، اذ سجلت (٠,٥%)، والنسبة الأخيرة في الواقع مرتفعة بسبب تزايد حالات الطلاق الناجمة عن التنافر وعدم الانسجام بين الزوجين لا سيما بعد الانفتاح الذي شهده البلد وبضمنه القضاء في السنوات الأخيرة.

وعند النظر الى الجدول نفسه وبخصوص أصناف الحالة الزواجية للذكور يتضح أن فئة من لم يسبق لهم الزواج قد أحتلت المرتبة الأولى وبنسبة (٢٦,٧%) لانشغال معظمهم بالدراسة وعدم قدرة البعض الآخر على توفير تكاليف الزواج، وجاءت فئة المتزوجين في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (٢٠,٥%)، وسجل كل من المطلقين والمترملين أقل النسب وبلغت (٠,١%) وفيها احتلت المرتبة الثالثة، وذلك بسبب تمكنهم من الزواج مرة أخرى دون عوائق فضلاً عن العامل الديموغرافي الذي يبرز في انخفاض نسبة المترملين الذكور اذ أصبح متعارف عليه ديموغرافياً أن أمد الحياة للذكور أقصر من مثيله للجنس الآخر.

أما الاناث فتعكس معطيات الجدول السابق أن نسبة من لم يسبق لهن الزواج قد بلغت أعلى نسبة وبها أحتلت المرتبة الأولى اذ شكلت (٢٦,٢%) وذلك بسبب زيادة وعي أولياء الأمور بأهمية التعليم للمرأة ومواصلة مراحله فضلاً عن رغبة الإناث في ذلك ومن ثم تأخير سن الزواج، وأحتلت المتزوجات المرتبة الثانية بنسبة بلغت (٢٣,٦%)، في حين شكلت الاناث المترملات نسبة بلغت (١,٤%) وسجلت أدنى النسب في فئة المطلقات اذ بلغت (٠,٤%) .

وعلى مستوى الوحدات الإدارية، فيتضح من خلال معطيات الجدول (٢) والخريطة (٤) ما يخص مركز القضاء سنة (١٩٩٧)، فقد بلغ من لم يسبق لهم الزواج أعلى المراتب وبنسبة بلغت (٤٨,٥%) وجاء المتزوجون في المرتبة الثانية ومثلت (٤٥,٧%)، في حين مثل المترملون المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (٤,٩%)، وكانت أدنى النسب لصالح المطلقين وبلغت (٠,٩%) .

أما بالنسبة للذكور، فنلاحظ من الجدول السابق (٢) قد بلغ من لم يسبق لهم الزواج المرتبة الأولى بنسبة (٢٥%) والمتزوجون في المرتبة الثانية ومثلت (٢١,٩%) وجاء المترملون في المرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (٠,٤%)، وسجلت أدنى النسب في فئة المطلقين اذ بلغت (٠,٢%).

وبخصوص الاناث، فيتبين عند الرجوع الى الجدول السابق أن المتزوجات قد سجلن أعلى نسبة وبلغت (٢٣,٨%) وفي المرتبة الثانية سجلت من لم يسبق لهن الزواج نسبة بلغت (٢٣,٥%)، والمترملات في المرتبة الثالثة بنسبة (٤,٥%)، في حين سجلت أدنى نسبة في فئة المطلقات ومثلت (٠,٧%) .

أما ناحية الدير، فنلاحظ أن المرتبة الأولى جاءت لصالح المتزوجين اذ شكلت نسبتهم (٤٩,١%) وهذا يعود الى الطابع الريفي الذي يتسم به مجتمع الناحية وما يؤدي اليه من التبكير للزواج والتسهيلات الأخرى، وبلغ من لم يسبق لهم الزواج المرتبة الثانية بنسبة (٤٥,٨%)، وجاء المترملون في المرتبة الثالثة بنسبة (٤,٤%) وسجلت أدنى النسب في فئة المطلقين .

كما تشير البيانات الخاصة بالذكور الى أن من لم يسبق لهم الزواج قد احتلوا المرتبة الأولى بنسبة (٢٣,٥%) والمتزوجون في المرتبة الثانية بنسبة (٢٣,٢%) وجاء المترملون في المرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (٠,٤%)، وسجلت أدنى نسبة في فئة المطلقون والبالغة (٠,١%) .

ومن خلال ما يعكسه الجدول السابق من حقائق يتضح أن المتزوجات قد أحتلن المرتبة الأولى وبنسبة بلغت (٢٥,٩%)، وفي المرتبة الثانية جاءت فئة من لم يسبق لهن الزواج بنسبة بلغت (٢٢,٣%)، والمترملات في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (٤%)، في حين شكلت فئة المطلقات نسبة بلغت (٠,٦%) وهي أدنى النسب .

جدول (٢) التوزيع النسبي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية والنوع (ذكور – اناث) على مستوى الوحدات الإدارية لسنة ١٩٩٧

الحالة الزواجية	القرنة			الدير			الثغر		
	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع
لم يسبق له الزواج	٢٥	٢٣,٥	٤٨,٥	٢٣,٥	٢٢,٣	٤٥,٨	–	–	–
متزوج	٢١,٩	٢٣,٨	٤٥,٧	٢٣,٢	٢٥,٩	٤٩,١	–	–	–
مطلق	٠,٢	٠,٧	٠,٩	٠,١	٠,٦	٠,٧	–	–	–
ارمل	٠,٤	٤,٥	٤,٩	٠,٤	٤	٤,٤	–	–	–
غير مبين	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	–	–	–
المجموع	٤٧,٥	٥٢,٥	١٠٠	٤٧,٢	٥٢,٨	١٠٠	–	–	–

المصدر: اعتماداً على ملحق (٢) .

وفي سنة (٢٠١٦) فيتضح من خلال بيانات الجدول (٣) والخريطة (٥) فقد ارتفعت نسبة من لم يسبق لهم

الزواج في عموم مركز القضاء اذ بلغت (٥٦,٩%) محتلة المرتبة الأولى، وجاء المتزوجون بالمرتبة الثانية مسجلاً نسبة بلغت (٤١,٥%) في حين أحتل كل من فئتي الأرامل والمطلقين المرتبة الثالث بنسبة بلغت (٠,٦%) وهي أدنى النسب قياساً بأصناف الحالة الزواجية الأخرى وذلك يعود الى التأثير المتداخل للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والتي ترتبط بسكان مركز القضاء .

وبالنسبة للذكور، فقد أحتل من لم يسبق لهم الزواج المرتبة الأولى بنسبة (٢٨,٣%)، والمتزوجون في المرتبة الثانية وشكلت (٢٠,٤%) في حين جاء المطلقون في المرتبة الثالثة بنسبة (٠,٢%)، والنسبة الأخيرة تعد أمر طبيعي بسبب ارتفاع ظاهرة الطلاق خلال السنوات الأخيرة، وسجلت أدنى نسبة في فئة المترملين ، اذ بلغت (٠,١%) . أما الاناث، فتشير بيانات الجدول السابق أن من لم يسبق لهن الزواج قد أحتلن المرتبة الأولى بنسبة بلغت (٢٨,٥%)، والمتزوجات في المرتبة الثانية بنسبة (٢١,١%) في حين جاءت المترملات في المرتبة الثالثة والبالغة (٠,٥%) وسجلت أدنى نسبة في فئة المطلقات وبلغت (٠,٤%) .

أما ناحية الدير فنلاحظ من الجدول نفسه أن فئة من لم يسبق لهم الزواج قد جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٥١,٢%) والمتزوجون بالمرتبة الثانية وبلغت (٤٥,٤%)، في حين سجل المترملون المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (١,٩%)، وكانت أدنى النسب من نصيب المطلقين والبالغة (٠,٥%) .

خريطة (٤)

التوزيع النسبي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية والنوع (ذكور – اناث)

على مستوى الوحدات الادارية لسنة ١٩٩٧

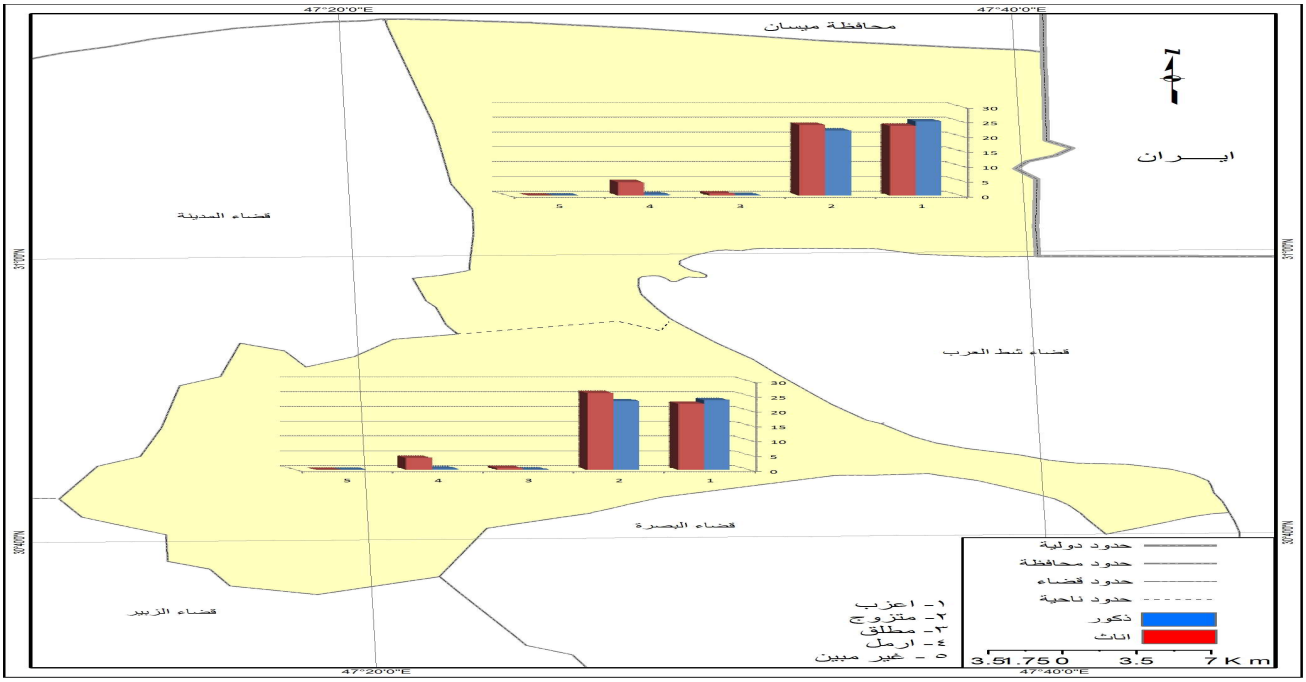

المصدر : عمل الباحثة بالاعتماد على خريطة (٢) وجدول (٢) .

وعلى مستوى الذكور بلغت أعلى النسب في فئة من لم يسبق لهم الزواج وشكلت (٢٦,٢%) وبعدها المتزوجون بنسبة (٢٠,٧%)، في حين سجلت أدنى النسب في فئتي المطلقين والمترملين والبالغة (٠,١%) . أما الاناث فسجلت فئة من لم يسبق لهن الزواج أعلى النسب وبلغت (٢٥%)، وجاء بعدها كل من المتزوجات

والمترملات بنسب بالغة (٢٤,٧%) و (١,٨%) على التوالي، في حين بلغت أدنى النسب في فئة المطلقات وشكلت (٠,٤%) .

وفي عموم ناحية الثغر، يتبين أن المتزوجين جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة بلغت (٥٠,١%) بسبب الطابع الريفي للناحية، ومن لم يسبق لهم الزواج في المرتبة الثانية بنسبة (٤٣,٥%)، أما فئة المترملون فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة بالغة (٣,٣%)، وكانت أدنى النسب لصالح المطلقين والبالغة (٠,٨%) .

وبالنسبة للذكور، فأن من لم يسبق لهم الزواج أحتلوا المرتبة الأولى بنسبة (٢٢%) وجاء بعدهم المتزوجون في المرتبة الثانية بنسبة (٢٠,٨%)، أما المرتبة الثالثة فقد أحتلها المترملون بنسبة شكلت (٠,٢%)، أما المطلقون فقد سجلوا أدنى المراتب بنسبة بالغة (٠,١%). أما الاناث فقد أحتلت المتزوجات المرتبة الأولى بنسبة بلغت (٢٩,٣%) نظرا لزواج الاناث المبكر في الناحية، وجاءت المترملات في المرتبة الثالثة بنسبة (٣,١%)، في بلغت أدنى النسب في فئة المطلقات وبلغت (٠,٧%) .

جدول (٣) التوزيع النسبي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية والنوع (ذكور – اناث) على مستوى الوحدات الإدارية لسنة ٢٠١٦

الحالة الزواجية	القرنة			الدير			الثغر		
	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع
لم يسبق له الزواج	٢٨,٣	٢٨,٥	٥٦,٩	٢٦,٢	٢٥	٥١,٢	٢٢	٢١,٥	٤٣,٥
متزوج	٢٠,٤	٢١,١	٤١,٥	٢٠,٧	٢٤,٧	٤٥,٤	٢٠,٨	٢٩,٣	٥٠,١
مطلق	٠,٢	٠,٤	٠,٦	٠,١	٠,٤	٠,٥	٠,١	٠,٧	٠,٨
ارمل	٠,١	٠,٥	٠,٦	٠,١	١,٨	١,٩	٠,٢	٣,١	٣,٣
غير مبين	٠,١	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠,٨	١	٠,٥	١,٨	٢,٣
المجموع	٤٩,١	٥٠,٩	١٠٠	٤٧,٣	٥٢,٧	١٠٠	٤٣,٦	٥٦,٤	١٠٠

المصدر: اعتماداً على ملحق (٤) .

خريطة (٥) التوزيع النسبي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية والنوع (ذكور – اناث) على مستوى الوحدات الادارية لسنة ٢٠١٦

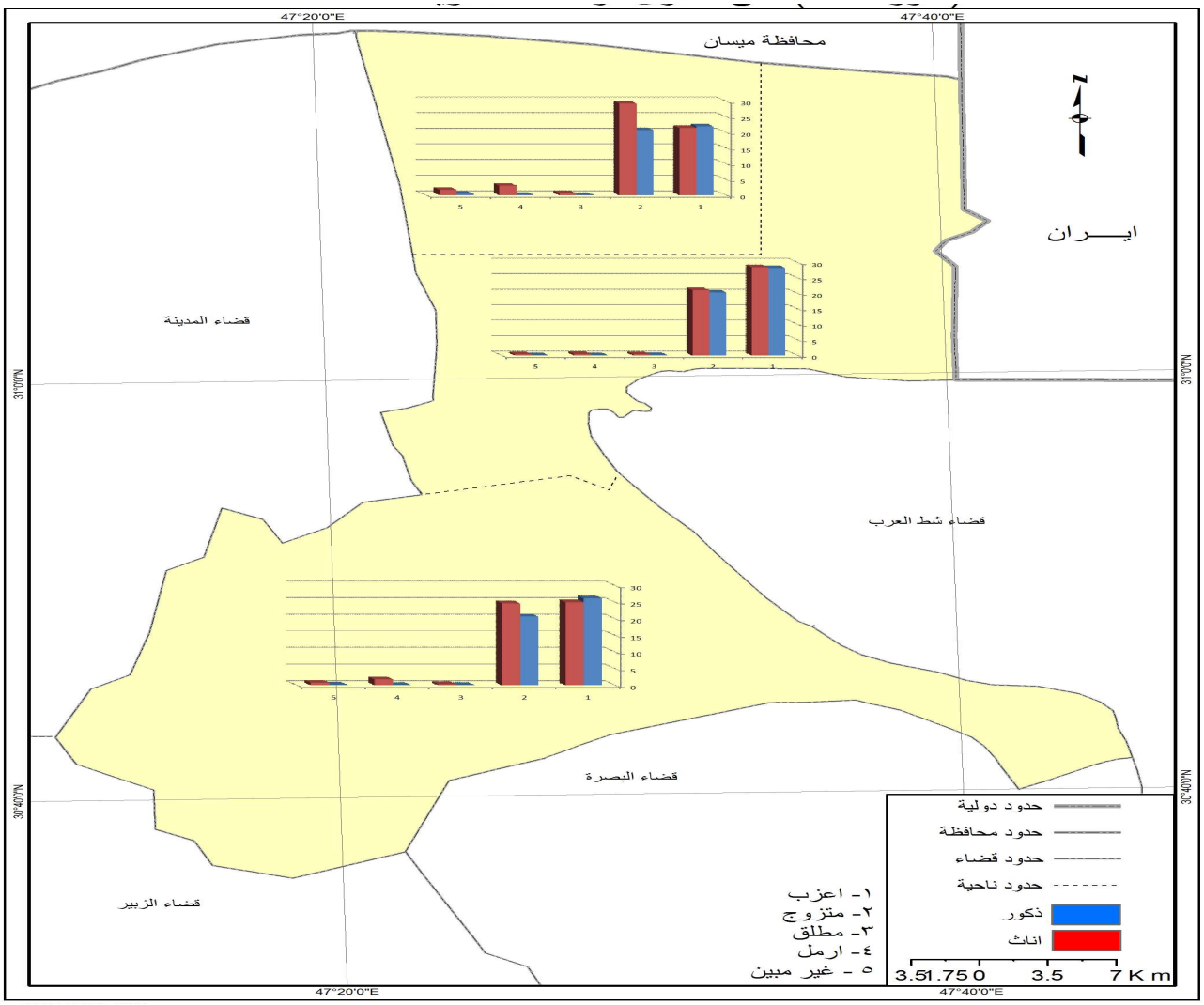

المصدر : عمل الباحثة بالاعتماد على خريطة (٣) وجدول (٣) .

ب : الحالة الزواجية للسكان بحسب النوع على مستوى الوحدات الإدارية والبيئة (حضر - ريف) :

يتضح من خلال بيانات الجدول (٤) والشكل (٢) أن فئة المتزوجين قد أحتلت المرتبة الأولى على مستوى الحضر في عموم القضاء سنة (١٩٩٧) وبأهمية نسبية بلغت (٤٧,٢%) لكون المجتمع السكاني بمجمله يعود لجذور ريفية بما فيه الحضر ، فضلاً عن أن سكان الحضر يضم الفئات العمرية التي في سن الزواج القانوني ، ناهيك عن دور العامل الاقتصادي وهو ارتفاع مستوى الدخل لبعض سكان الحضر قد مكنهم من توفير متطلبات الزواج ، وفي المرتبة الثانية جاءت فئة من لم يسبق لهم الزواج بنسبة بلغت (٤٧%) ، في حين سجل المترملون المرتبة الثالثة ومثلت (٤,٩%) ، والنسبة الأخيرة تعود الى ما تعرض اليه السكان لا سيما الذكور أثناء الحروب التي خاضها البلد في عقد الثمانينيات والتسعينيات ، فضلاً عن دور العامل الديموغرافي المتمثل بارتفاع نسبة السكان ضمن الفئات العمرية المتقدمة وهي حقيقة متعارف عليها على مستوى المناطق الحضرية في أي رقعة جغرافية ، وسجلت أدنى نسبة في فئة المطلقين والبالغة (٠,٩%) .

جدول (٤) التوزيع النسبي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية على مستوى البيئة (حضر – ريف) للمدة (١٩٩٧-٢٠١٦)

الحالة الزواجية	١٩٩٧			٢٠١٦		
	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
لم يسبق له الزواج	٤٧	٤٨	٤٧,٥	٥٥,٦	٤٩,٧	٥٢,٩
متزوج	٤٧,٢	٤٦,٨	٤٧	٤٢,٣	٤٦,٤	٤٤,١
مطلق	٠,٩	٠,٧	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٥
ارمل	٤,٩	٤,٥	٤,٦	٠,٩	٢,١	١,٥
غير مبين	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦	١,٣	١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: اعتماداً على ملحق (١) وملحق (٣) .

شكل (٢) التوزيع النسبي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية على مستوى البيئة (حضر – ريف) للمدة (١٩٩٧-٢٠١٦)

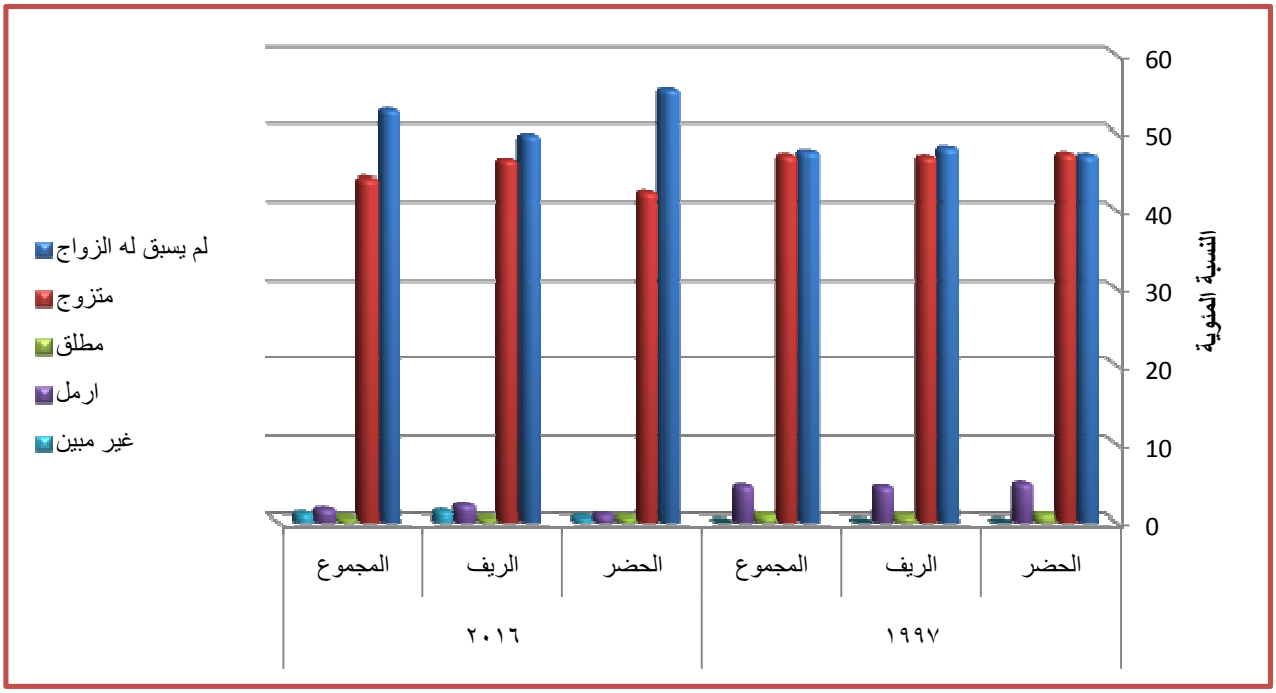

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول (٤) .

أما على مستوى الريف، فنلاحظ من الجدول السابق أن فئة من لم يسبق لهم الزواج أحتلت المرتبة الأولى وبنسبة بالغة (٤٨%) لعدم قدرة بعضهم من السكان لا سيما من بلغ منهم سن الزواج على تحمل أعباء الزواج، فضلاً عن أن التعداد قد عد أدخل كل من بلغ الثانيةِ عشر فأكثر ضمن أصناف الحالة الزواجية كواقع حال غير أن الكثير من هؤلاء لم يتزوجوا، وأحتل المرتبة الثانية المتزوجين بنسبة بلغت (٤٦,٨%)، في حين جاءت فئة المترملين في المرتبة الثالثة وبلغت (٤,٥%) وتفوق نسبتها بين الاناث أكثر من الذكور، بسبب زواج الذكور من أُناث أصغر منهم سناً وهذا ظاهرة سائدة في عموم المناطق الريفية، وسجلت أدنى النسب بين المطلقين اذ شكلت (٠,٧%) نظراً للطابع العشائري الذي يسود المناطق الريفية في القضاء والتماسك والأنسجام السكاني والذي لا يحبذ هذه الظاهرة .

وفي سنة (٢٠١٦) يظهر على مستوى الحضر للقضاء، أن فئة العزاب تفوقت بنسبة بلغت (٥٥,٦%) بسبب الوعي التعليمي للسكان وتأخر سن الزواج لكِلا الجنسين، سجل المتزوجون نسبة بلغت (٤٢,٣%) في المرتبة الثانية، في حين أحتل المترملون المرتبة الثالثة بنسبة (٠,٩%)، وأدنى نسبة سجلت لصالح المطلقين ومثلت (٠,٦%) .

وعلى مستوى الريف بلغت أعلى النسب في فئة من لم يسبق لهم الزواج اذ شكلت (٤٩,٧%)، وجاء بعدها المتزوجين بنسبة بالغة (٤٦,٤%)، وفي المرتبة الثالثة سجل المترملون (٢,٥%)، كما سجلت أدنى النسب في فئة المطلقين والبالغة (٠,٥%) .

وعلى مستوى الوحدات الإدارية يتضح من خلال الجدول (٥) والشكل (٣) وبخصوص الحضر في مركز القضاء أن نسبة من لم يسبق لهم الزواج قد تفوقت على بقية أصناف الحالة الزواجية وبها احتلت المرتبة الأولى والبالغة (٤٧,٦%)، وجاء المتزوجون في المرتبة الثانية بأهمية نسبية مثلت (٤٦,٢%)، وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة المترملين بنسبة بلغت (٥,٢%)، في حين سجلت أدنى النسب في فئة المطلقين والبالغة (١%) .

أما على مستوى الريف فنلاحظ فئة العزاب جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة بالغة (٤٩,٨%)، والمرتبة الثانية سجل المتزوجون نسبة بالغة (٤٤,٩%)، في حين جاء المترملون في المرتبة الثالثة بنسبة (٤,٥%)، وتمثلت أدنى المراتب في فئة المطلقين والبالغة نسبتها (٠,٨%).

أما ناحية الدير، وعلى مستوى المجتمع الحضري نلاحظ من الجدول السابق تفوق نسبة المتزوجين على بقية أصناف الحالة الزواجية والبالغة (٤٩,٨%)، وسجل من لم يسبق لهم الزواج في المرتبة الثانية نسبة بلغت (٤٥,٢%)، وفي المرتبة الثالثة جاء المترملون بنسبة بالغة (٤,٤%)، أما فئة المطلقين فقد جاءت في أدنى المراتب بنسبة بالغة (٠,٦%) .

وعلى مستوى الريف سجلت المرتبة الأولى لصالح فئة المتزوجين وبلغت (٤٨,٨%)، وأحتل من لم يسبق لهم الزواج المرتبة الثانية بنسبة بالغة (٤٦,٢%)، في حين جاءت فئة المترملين في المرتبة الثالثة والبالغة (٤,٤%)، وبلغت أدنى النسب في فئة المطلقين اذ شكلت (٠,٦%) .

جدول (٥)

التوزيع النسبي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية على مستوى البيئة (حضر – ريف) لسنة ١٩٩٧

الحالة الزواجية	القرنة			الدير			الثغر		
	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
لم يسبق له الزواج	٤٧,٦	٤٩,٨	٤٨,٥	٤٥,٢	٤٦,٢	٤٥,٨	–	–	–
متزوج	٤٦,٢	٤٤,٩	٤٥,٧	٤٩,٨	٤٨,٨	٤٩,١	–	–	–
مطلق	١	٠,٨	٠,٩	٠,٦	٠,٦	٠,٧	–	–	–
ارمل	٥,٢	٤,٥	٤,٩	٤,٤	٤,٤	٤,٤	–	–	–
غير مبين	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	–	–	–

المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	–	–	–

المصدر: اعتماداً على ملحق (٢) .

شكل (٣) التوزيع النسبي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية على مستوى البيئة (حضر – ريف) لسنة ١٩٩٧

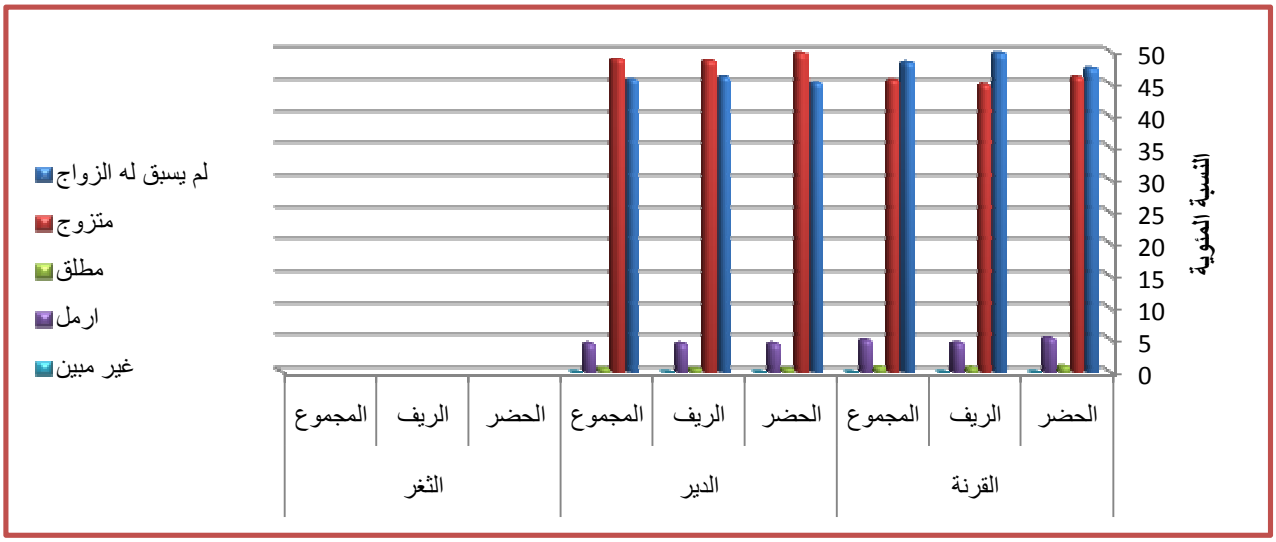

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول (٥) .

أما سنة (٢٠١٦) فتعكس بيانات الجدول (٦) والشكل (٤) أن نسبة من لم يسبق لهم الزواج الحضر في مركز القضاء قد مثلت أعلى المراتب والبالغة (٥٧,٣%)، وفي المرتبة الثانية سجل المتزوجون (٤١,٢%)، وجاء في المرتبة الثالثة المترملين بنسبة بالغة (٠,٦%)، في حين بلغت نسبة المطلقين (٠,٥%) وهي أدنى النسب قياساً بالأصناف الأخرى .

أما على مستوى الريف فقد أحتل من لم يسبق لهم الزواج المرتبة الأولى بنسبة (٥٣,٧%) والمتزوجون في المرتبة الثانية بنسبة (٤٣,٢%)، وجاء المترملون في المرتبة الثالثة بنسبة (١%)، وسجلت أدنى النسب في فئة المطلقين بسبة بالغة (٠،٧%) .

بالنسبة لناحية الدير فقد جاء العزاب بالمرتبة الأولى على مستوى الحضر وبنسبة (٤٧,٣%)، وبعدها جاءت المتزوجين بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (٤٦,٨%)، والمرتبة الثالثة كانت من نصيب المترملين بنسبة بلغت (٢,٦%)، في حين سجل المطلقون أدنى المراتب بنسبتهم البالغة (١,٢%).

وعلى مستوى الريف، شكلت فئة من لم يسبق لهم الزواج أعلى نسبة والبالغة (٥٢,٤%) وبعده جاءت فئة المتزوجين بنسبة بلغت (٤٤,٩%)، في حين شغل المترملون المرتبة الثالثة بنسبتهم البالغة (١,٧%)، أما المطلقون فقد كانت نسبتهم أدنى النسب والبالغة (٠,٣%) .

وفيما يتعلق بناحية الثغر، نلاحظ من خلال معطيات الجدول نفسه أن المرتبة الأولى كانت لصالح من لم يسبق لهم الزواج وبنسبة بالغة (٥١,٧%)، وسجل المتزوجون نسبة بلغت (٤٥,٤%) في المرتبة الثانية، في حين جاءت فئة المترملين في المرتبة الثالثة والبالغة (٢,١%)، وتمثلت أدنى المراتب في فنسبة المطلقين والبالغة (٠,٨%) .

أما على مستوى الريف فقد أحتل المتزوجون المرتبة الأولى بنسبة بالغة (٥٠,٧%)، في حين جاءت فئة من لم يسبق لهم الزواج في المرتبة الثانية بنسبة بالغة (٤٢,٥%)، والمترملون في المرتبة الثالثة بنبة بلغت (٣,٥%) وكانت أدنى النسب لصالح فئة المطلقين وبلغت (٠,٨%) .

جدول (٦) التوزيع النسبي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية على مستوى البيئة (حضر – ريف) لسنة ٢٠١٦

الحالة الزواجية	القرنة			الدير			الثغر		
	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
لم يسبق له الزواج	٥٧,٣	٥٣,٧	٥٦,٩	٤٧,٣	٥٢,٤	٥١,٢	٥١,٧	٤٢,٥	٤٣,٥
متزوج	٤١,٢	٤٣,٢	٤١,٥	٤٦,٨	٤٤,٩	٤٥,٤	٤٥,٤	٥٠,٧	٥٠,١
مطلق	٠,٥	٠,٧	٠,٦	١,٢	٠,٣	٠,٥	٠,٨	٠,٨	٠,٨
ارمل	٠,٦	١	٠,٦	٢,٦	١,٧	١,٩	٢,١	٣,٥	٣,٣
غير مبين	٠,٤	١,٤	٠,٥	٢,١	٠,٧	١	٠	٢,٥	٢,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: اعتماداً على ملحق (٤) .

شكل (٤)

التوزيع النسبي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية على مستوى البيئة (حضر – ريف) لسنة ٢٠١٦

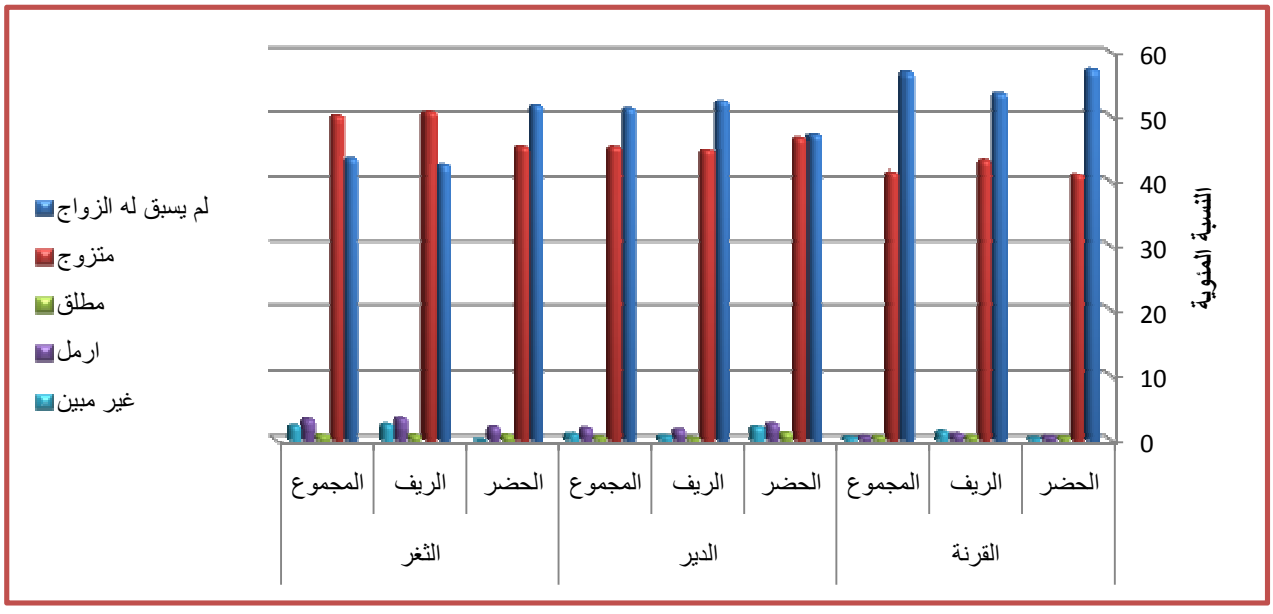

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول (٦) .

الاستنتاجات :

١ – ارتفاع نسبة من لم يسبق لهم الزواج في اجمالي القضاء بلغت (٤٧,٥%) سنة (١٩٩٧) بسبب ظروف الحصار وعدم المقدرة على توفير تكاليف الزواج لمعظمهم، أما في سنة (٢٠١٦) فشكلت نسبتهم (٥٢,٩%)

وذلك يعود الى صغر سن بعضهم وعدم بلوغه السن القانوني وانشغال بعضهم الآخر بالدراسة واكمال مراحل متقدمة منها لا سيما الذكور الذي تفوقت نسبتهم على الاناث اذ بلغت (٢٤,٤%) و (٢٦,٧%) في سنتي الدراسة على التوالي .

٢ – تفوق نسبة المتزوجات على المتزوجين، اذ بلغت (٢٤,٦%) سنة (١٩٩٧)، في حين شكلت نسبتهن (٢٣,٦%) سنة (٢٠١٦) في اجمالي القضاء، وذلك يعود الى طبيعة مجتمع القضاء وما تسوده من عادات وتقاليد وتشجيع للزواج المبكر وتعدد الزوجات ولا سيما أن بعض النساء يفضلن الانشغال بالأمور المنزلية على أكمال الدراسة والحصول على شهادة تمكنها من الالتحاق بالعمل مستقبلاً كما تدخل العادات والتقاليد للأسر في تحديد ذلك .

٣ – جاءت فئة المترملين في المرتبة الثالثة في كلا سنتي الدراسة، اذ بلغت (٤,٧%) سنة (١٩٩٧) في حين شكلت نسبتهم (١,٥%) حسب نتائج الدراسة الميدانية لسنة (٢٠١٦)، مع التفوق في نسبة المترملات من الاناث وبلغت نسبتهن (٤,٣% ، ١,٤%) على التوالي في سنتي الدراسة، وذلك لكون معظم المترملات معيلات بأطفال فيفضلن تربيتهم على الارتباط مرة أخرى.

٤ – انخفاض نسبة المطلقين في اجمالي القضاء بلغت (٠,٨%) سنة (١٩٩٧) و (٠,٥%) سنة (٢٠١٦) بسبب الواقع العشائري الذي يسود القضاء الذي لا يحبذ الطلاق لكون معظم الأسر تجمعهم علاقات اجتماعية وطيدة والطلاق قد يؤثر في هذه العلاقات، كما ارتفعت نسبة المطلقات على المطلقين بسبب نظرة المجتمع للمطلقة الأمر الذي يجعل زواجها الثاني نادراً .

٥– تباينت الوحدات الإدارية في نسب فئات الحالة الزواجية، ففي سنة (١٩٩٧) ارتفعت نسبة من لم يسبق لهم الزواج في مركز القضاء اذ بلغت (٤٨,٥%) اذ تفوقت نسبة هذه الفئة على بقية فئات الحالة الزواجية، أما ناحية الدير فارتفعت فيها نسبة المتزوجين وبلغت (٤٩,١%)، وتفوق هاتين الفئتين يعود الى تباين الواقع السكاني وطبيعته في كل وحدة إدارية، أما في سنة (٢٠١٦) فقد ارتفعت نسبة من لم يسبق لهم الزواج في كل من مركز القضاء وناحية الدير اذ بلغت (٥٦,٩%) و (٥١.٢%) في كل منهما على التوالي، أما ناحية الثغر فتفوقت فيها نسبة المتزوجون التي سجلت (٥٠,١%) بسبب الطابع الريفي الذي يغلب عليها .

٦ – تفاوتت نسب فئات الحالة الزواجية بين بيئتي الحضر والريف سنة (١٩٩٧)، ففي الحضر تفوقت نسبة المتزوجين بنسبة (٤٧,٢%)، أما في الريف فتفوقت نسبة من لم يسبق لهم الزواج بنسبة سجلت (٤٧,٥%) وذلك يعود الى تفاوت الفئات العمرية ومن بلغ منهم السن القانوني للزواج فضلاً عن الحالة المادية وتفاوتها بين سكان البيئتين ومدى مقدرتهم في توفير تكاليف الزواج، وعلى مستوى الوحدات الإدارية فقد تفوقت فئة من لم يسبق لهم الزواج في كل من الحضر والريف وذلك في مركز القضاء، أما في ناحية الدير فسجل المتزوجون أعلى النسب في كلا البيئتين .

٧ – وفي سنة (٢٠١٦) ارتفعت نسبة من لم يسبق لهم الزواج في كلا البيئتين اذ بلغت (٥٥,٦%) في الحضر و (٤٩,٧%) في الريف، وعلى مستوى الوحدات الإدارية فقد بلغت أعلى النسب في فئة من لم يسبق لهم الزواج في كل من مركز القضاء وناحية الدير وفي بيئتي الحضر والريف، أما ناحية الثغر فقد تفوقت فيها هذه الفئة

بنسبة (٥١,٢%) على مستوى الحضر، أما في الريف فجاء المتزوجون في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (٥٠,٧%) .

الملاحق :

ملحق (١) التوزيع العددي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية والنوع

على مستوى البيئة (حضر – ريف) لسنة ١٩٩٧

الحالة الزواجية	الحضر			الريف			المجموع		
	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع
اعزب	١١٢٢٣	١٠٣٦٣	٢١٥٨٦	١١٣٤٤	١٠٩٧٤	٢٢٣١٨	٢٢٥٦٧	٢١٣٣٧	٤٣٩٠٤
متزوج	١٠٣٥١	١١٣٣٢	٢١٦٨٣	١٠٣٢٩	١١٤٣٦	٢١٧٦٥	٢٠٦٨٠	٢٢٧٦٨	٤٣٤٤٨
مطلق	٩٦	٣٢٨	٤٢٤	٧٤	٢٦٣	٣٣٧	١٧٠	٥٩١	٧٦١
ارمل	١٧٩	٢٠٩٢	٢٢٧١	١٦٤	١٩٠٣	٢٠٦٧	٣٤٣	٣٩٩٥	٤٣٣٨
غير مبين	١	٤	٥	١	٥	٦	٢	٩	١١
المجموع	٢١٨٥٠	٢٤١١٩	٤٥٩٦٩	٢١٩١٢	٢٤٥٨١	٤٦٤٩٣	٤٣٧٦٢	٤٨٧٠٠	٩٢٤٦٢

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ ، قضاء القرنة ، جدول (٢٣) ، بيانات غير منشورة .

ملحق (٣)

التوزيع العددي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية والنوع

على مستوى البيئة (حضر – ريف) لسنة ٢٠١٦

الحالة الزواجية	الحضر			الريف			المجموع		
	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع
اعزب	٢١٤١	٢١٨٥	٤٣٢٦	١٧٠٢	١٥٩٠	٣٢٩٢	٣٧٤٣	٣٧٧٥	٧٦١٨
متزوج	١٦١٤	١٦٧٦	٣٢٩٠	١٣٤٧	١٧٢٧	٣٠٧٤	٢٩٦١	٣٤٠٣	٦٣٦٤
مطلق	١٤	٣٤	٤٨	٦	٢٩	٣٥	٢٠	٦٣	٨٣
ارمل	٨	٦٤	٧٢	٩	١٣٢	١٤١	١٧	١٩٦	٢١٣
غير مبين	٩	٤١	٥٠	٢٠	٦٨	٨٨	٢٩	١٠٩	١٣٨
المجموع	٣٧٨٦	٤٠٠٠	٧٧٨٦	٣٠٨٤	٣٥٤٦	٦٦٣٠	٦٨٧٠	٧٥٤٦	١٤٤١٦

المصدر : الدراسة الميدانية .

ملحق (٢) التوزيع العددي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية والنوع

على مستوى الوحدات الادارية والبيئة (حضر – ريف) لسنة ١٩٩٧

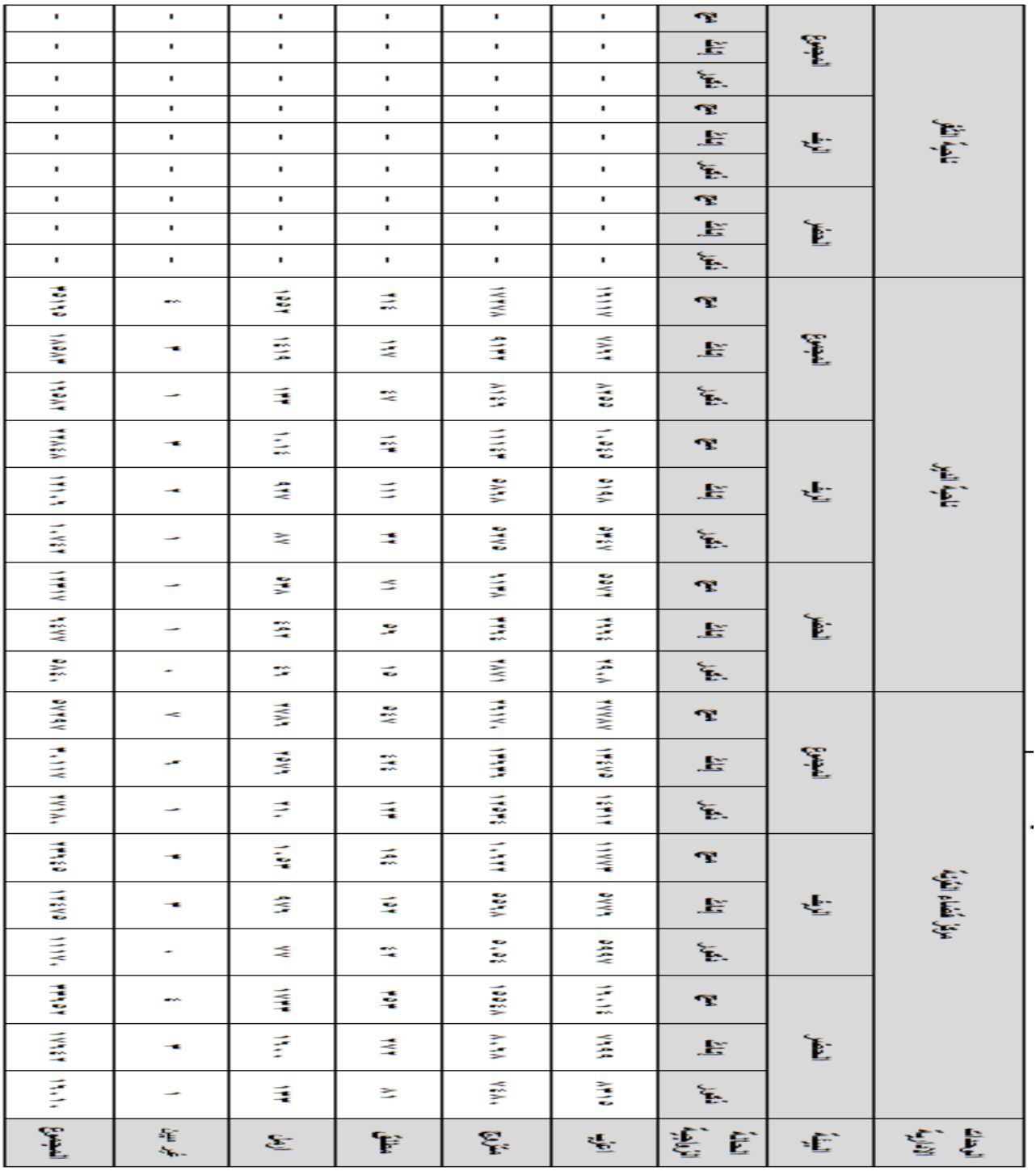

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ ، قضاء القرنة ، جدول (٢٣) ، بيانات غير منشورة .

ملحق (٤) التوزيع العددي للسكان في قضاء القرنة بحسب الحالة الزواجية والنوع على مستوى الوحدات الادارية والبيئة (حضر – ريف) لسنة ٢٠١٦

الوحدة الإدارية	السنة	الحالة الزواجية	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	غير مبين	المجموع
ناحية القرنة	الحضر	ذكور	١١٤٩	١٣٤٧	٩	٥	٠	٢٥١٠
		إناث	١٠٣٠	١٣٤٧	١٣	٣٠	١١	٢٤٣١
		المجموع	٢٢٤٩	٢٦٩٤	٢٢	٣٥	١١	٤٩٤١
	الريف	ذكور	٢٤٤٤	٣٣٣٦	٧	٢٤	٠	٦٠٣٠
		إناث	٢٣٨٠	٣٣٦٦	١٥	٢٤	٠	٦٠٣٠
		المجموع	٤٨٢٤	٦٦٧٢	٢٢	٤٨	٠	١٢٠٦٠
	الحضر	ذكور	١٢٤	١٠٩	٢	٥	٠	٢٤٠
		إناث	٧٠	٩٢	٢	٥	٠	١٦٩
		المجموع	١٩٤	٢٠١	٤	١٠	٠	٤٠٩
	الريف	ذكور	٤٤٢	٤١١	٢	٤	١١	٨٧٠
		إناث	٤٣٩	٤٧٦	١٣	٩٥	٢٩	١٠٤٩
		المجموع	٨٨١	٩٨٧	١٥	٩٩	٤٠	١٩٢٩
	الحضر	ذكور	١٢٤٦	١٥١٩	١١	٥	٠	٢٨١٠
		إناث	١١٠٠	١٤٢٧	١٥	٧٥	٢٩	٢٦٣٦
		المجموع	٢٣٤٦	٢٩٤٦	٢٦	٨٠	٢٩	٥٤٤٦
	الريف	ذكور	١٩٥٧	٢٤٧٥	١٣	٣٩	٢٥	٤٣٩٩
		إناث	١٩٣٩	٢٤٠٠	١١	٣٩	١٨	٤٨٧٧
		المجموع	٣٩٩٦	٤٩٧٥	٢٤	٧٨	٤٣	٩٢٧٦
	الحضر	ذكور	٤٠١١	٤٣٣٤	٥	٣	٠	٨٧٧
		إناث	٣٧٥	٤٩٧	٩	٢٩	٢٠	٩٨٠
		المجموع	٤٣٧٦	٤٨٣١	١٤	٣٢	٢٥	١٢١٧
	الريف	ذكور	٤٨٧	٧٤٩	١	٤	٧	١١٥٩
		إناث	٤٩٨	٩٠٤	١١	٢٩	١٨	١٤٧٧
		المجموع	٩٧٥	١٦٥٣	١٢	٣٣	٢٥	٢٦٣٦
	الحضر	ذكور	٤٤٤٩	٥٤٠٤	٧	٩	١٣	٩٩٢
		إناث	٣٨٨٠	٤٤١١	٥	٧	١١	٤٤٣
		المجموع	٨٣٢٩	٩٤٤٥	١١	٩	١٤	٤٩٢٨
	الريف	ذكور	٩٠٤٤	١٠٧٨	٢٧	٣٩	٣	١٣٤٦
		إناث	٩٠٤٤	١٠٧٨	٢٧	٣٩	٣	١٣٤٦
		المجموع	١٨٠٨٨	٢١٥٦	٥٤	٧٨	٦	٢٦٩٢
المجموع		ذكور	٢٣٤٩٩	٢٩٤٦٦	٩٤	١٤٤	٢٤	٥٣٧٦
		إناث	٢٣٤٩٩	٢٩٤٦٦	٩٤	١٤٤	٢٤	٥٣٧٦
		المجموع	٤٦٩٩٨	٥٩٣٢	١٨٨	٢٨٨	٤٨	١٠٧٥٢

المصدر : الدراسة الميدانية .

الهوامش : .

١ – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية

السنوية، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ ، ص ١٢ .

٢ – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ ، ص ٢٩ .

٣ – فتحي محمد أبو عيانة ، سكان الإسكندرية دراسة ديموغرافية منهجية ، مؤسسة الثقافة المنهجية ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص٢٤٥ .

٤ – أحمد نجم الدين ، جغرافية سكان العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٢ ص ١٥٩ .

٥ – محمد رفعت المقداد وآخرون ، جغرافية السكان ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ٢٠١٣ ، ص ٦٠٦ .

٦ – أحمد علي أسماعيل ، اسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، ط ٨ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٥٧ .

٧ – فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في علم السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٤٤ .

٨ – حيدر علي جبر الوحيلي ، تحليل جغرافي لحالات الزواج والطلاق المسجلة في قضاء الزبير للمدة ١٩٩٧ – ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤ ، ص ٥٠ .

٩ – فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان أسس وتطبيقات ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص ٣٢٨ .

١٠ – فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان وأسسها الديموغرافية العامة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ٤٣٦ .

١١ – عبد العالي حبيب حسين الركابي ، التركيب الزواجي لسكان محافظة ذي قار للمدة ١٩٨٧–٢٠٠٨ ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد ١٩ ، ص٢٧٤ – ٢٧٥ .

١٢ – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، المعجم الديموغرافي متعدد اللغات ، السفر العربي ، الطبعة الثامنة ، صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية ، بدون سنة ، ص ١٠٥ .

١٣ – عبد الامير كاسب مزعل و حيدر علي جبر الوحيلي ، الاثار المترتبة على حالات الزواج والطلاق المسجلة في قضاء الزبير للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١١ ، مجلة اوروك للعلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة المثنى ، العدد الاول ، المجلد التاسع ، ٢٠١٦ ، ص ٢٣٥ .

١٤ – موسى سمحة ، جغرافية السكان ، ط ٢ ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص١٠٠ .

المصادر :

١ – أحمد علي أسماعيل ، اسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، ط ٨ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة

، ١٩٩٧ .

٢ – أحمد نجم الدين ، جغرافية سكان العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٢ .

٣ – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، المعجم الديموغرافي متعدد اللغات السفر، العربي ، الطبعة الثامنة ، صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية ، بدون سنة .

٤ – حيدر علي جبر الوحيلي ، تحليل جغرافي لحالات الزواج والطلاق المسجلة في قضاء الزبير للمدة ١٩٩٧–٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤ .

٥ – عبد الامير كاسب مزعل و حيدر علي جبر الوحيلي ، الاثار المترتبة على حالات الزواج والطلاق المسجلة في قضاء الزبير للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١١ ، مجلة اوروك للعلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة المثنى ، العدد الاول ، المجلد التاسع ، ٢٠١٦ .

٦ – عبد العالي حبيب حسين الركابي ، التركيب الزواجي لسكان محافظة ذي قار للمدة ١٩٨٧ – ٢٠٠٨ ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد ١٩ ، ٢٠١٤ .

٧ – فتحي محمد أبو عيانة ، سكان الإسكندرية دراسة ديموغرافية منهجية ، مؤسسة الثقافة المنهجية، الإسكندرية ، ١٩٨٠ .

٨ – فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان وأسسها الديموغرافية العامة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ .

٩ – فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ .

١٠ – فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان أسس وتطبيقات ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٦ .

١١ – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ ، ص ١٢ .

١٢ – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ٢٠٠٩–٢٠١٠ .

١٣ – محمد رفعت المقداد وآخرون ، جغرافية السكان، منشورات جامعة دمشق ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ٢٠١٣ .

١٤ – موسى سمحة ، جغرافية السكان ، ط ٢ ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

Marital status of Qurna residents for the period (1997 - 2016)

Abstract

The present study deals with the marital statuses of the population in Al-Qurna district for the period 1997-2016. First, the research addresses the four marital statuses celibacy, marriage, divorce, and widowhood along with providing a brief discussion of the four mentioned conditions. Second, the research handles the geographical distribution of the marital statuses in the district on the general level in one side and on the administrative and environmental level on the other for the period 1997-2016. Additionally, it focuses on the reasons that led to increase or decrease the marital statuses in the specified period. Lastly, the research explains the most important outcomes of the study